خلال ندوته النسائية بعنوان «المرأة الكويتية بين عدالة الدستور وتعسف القوانين»

الحمد: العمل الحثيث لتنال المرأة الكويتية حقوقها غير منقوصة

د. أحمد الحمد متحدثاً

جانب من الحضور

■ كفى متاجرة بحقوق المرأة للوصول وبعدها النسيان

■ ما حصلت عليه المرأة الكويتية ما هو إلا قشور وفتات وذر للرماد في العيون

تحت عنوان «المرأة الكويتية بين عدالة الدستور وتعسف القوانين»، عقد مرشح الدائرة الثانية المهندس أحمد الحمد أمس ندوة نسائية حضرها عدد كبير من سيدات الدائرة الثانية للاستماع إلى برنامج الحمد الانتخابي بشكل عام وبرنامجه بخصوص المرأة الكويتية بشكل خاص، بالإضافة إلى تبادل وجهات النظر والاستماع إلى مشاكل النساء الكويتيات وطرح الحلول والآليات المدروسة لتنال المرأة الكويتية كامل حقوقها غير منقوصة، وذلك في مقره الانتخابي في منطقة المنصورية، حيث أدارت الندوة الإعلامية وداد رمضان.

استهل الحمد الندوة بالتأكيد على أن ما يطلق عليه حقوق المرأة الكويتية في الكويت هو مفهوم عائم غير محدد المعالم ويتم المتاجرة به من قبل من يريد الوصول لينساه فور وصوله أو قبل وصوله بقليل، مشيراً إلى أن ما حصلت عليه المرأة الكويتية ما هو إلا قشور وفتات وذر للرماد في العيون لإيهام العالم خارج الكويت قبل داخلها بأن الحكومة قدمت للمرأة فرصها الدستورية والقانونية، مشيراً إلى أن ما حصل ويحصل في الكويت هو انتهاك صارخ وواضح للدستور الكويتي في مادته 29 والتي تنص على أن «الناس سواسية في الحقوق والواجبات، ولا يجوز التمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين،» مؤكدا على أنه سيعمل على تفعيل مواد الدستور بالنسبة للمرأة الكويتية بشكل خاص وبالنسبة للواقع السياسي والاقتصادي بشكل عام..

وأشار الحمد إلى معاناة المرأة الكويتية بمختلف الشرائح من المتزوجات من غير كويتي والمطلقات والموظفات في القطاع العام والقطاع الخاص، منوها بدور المجتمع المدني في تقديم الآراء والمقترحات والحلول والمشاركة في تنفيذها، خاصة وأن عقلية المجتمع المدني تختلف اختلافا جذريا عن العقلية الحكومية من حيث التنوع والابتكار والتحرر من القيود الرسمية وبعد النظر وتعدد الحلول.

وأكد الحمد بأن كابوس وهاجس المعاناة الذي تعيشه المرأة الكويتية المتزوجة من أجنبي بخصوص مستقبل أبنائها، وتواجه بسببه الكثير من الصعوبات والمعوقات الناتجة عن التفرقة يجب إن ينتهي إلى غير رجعة، مشيرا إلى أنه ورغم مرور نحو 13 عاما على اكتساب المرأة الكويتية لكامل حقوقها السياسية، لكنها تعاني من صعوبة في منح جنسيتها لأبنائها في حال كانت متزوجة من غير مواطنها، ومشيرا إلى أن أعداد الكويتيات المتزوجات من أجانب تبلغ نحو 20 ألفا، بحسب إحصاءات رسمية، فيما لا توجد أرقام رسمية بعدد الأبناء، ومستغربا في الوقت نفسه تأخر صدور قانون الجنسية الذي يساوي بين المرأة والرجل على الرغم من أن اللجنة التشريعية في مجلس الأمة انتهت من إقرار قانون يمنح الجنسية لأبناء الكويتيات المتزوجات من غير كويتي في يناير 2017».

«المنابر القرآنية»: تدشين تطبيق «خيركم» التفسير الميسر للصم

صورة جماعية

أعلن رئيس مجلس إدارة جمعية المنابر القرآنية د. أحمد الباطني أنه استحضاراً لرؤية «كويت جديدة 2035» في تحقيق التنمية المستدامة بما يتفق مع أهداف منظمة الأمم المتحدة؛ فقد نجحت «المنابر القرآنية» بتفعيل مشروعها مواهب القلوب الذي يهتم بعدة شرائح من ذوي الإعاقة، ومنها فئة الصم داخل الكويت وخارجها، من أجل دعمهم وتمكينهم والنهوض بهم، وتوفير احتياجاتهم في مجال تعلم كتاب الله تعالى وأصول الدين.

جاء ذلك في حفل تدشين تطبيق (خيركم) التفسير الميسر للصم برعاية وحضور الرئيس التنفيذي بالوكالة للبنك الأهلي المتحد طارق محمود، وبمشاركة وحضور مدير عام إدارة الشكاوى وحماية العملاء والمسؤولة عن برامج المسؤولية المجتمعية في البنك الأهلي المتحد سحر دشتي، ورئيس اتحاد غرب آسيا للصم د. سعيد القحطاني، ومدير إدارة التخطيط في الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة الخنساء الحسيني، وبتواجد مجموعة من المسئولين في البنك الأهلي المتحد وجمعية المنابر القرآنية والناشطين في العمل الخيري والدعوي.

وأكد الباطني أن التطبيق سيخدم 18 مليون أصم في العالم العربي من خلال لغة الإشارة منهم 5 آلاف أصم في دولة الكويت، كما يخدم عموم المسلمين كونه يشتمل على تفسير ميسر يتناول المرادفات والدروس المستفادة من آي الذكر الحكيم؛ ليكون سلوكا واقعيا في حياتنا، وكذلك سيستفيد منه غير المسلمين ممن يرغبون بفهم مقاصد الآيات والسور في القرآن الكريم، حيث تمت مراعاة تيسير التفسير للعموم من خلال لجنة علمية أشرفت على هذا التطبيق.

وأوضح الباطني أنه تطبيق مجاني للتعريف بالقرآن الكريم ونشر خيريته في العالمين، يحتوي على تفسير مختصر وميسر لآيات كتاب الله تعالى، بالإضافة إلى مادة علمية مبسطة تبين ضروريات الدين من عقيدة وعبادة وغيرها، خدمة للمسلمين عامة، وفئة الصم خاصة لما يتميز به من سهولة ويسر في الطرح والمحتوى، واستخدام لغة الإشارة في بيان المعاني مما يعين على تعلم وتدبر القرآن الكريم، واستحضار توجيهاته، وجعلها منهج حياة.

من جانبه أكد الرئيس التنفيذي بالوكالة للبنك الأهلي المتحد السيد طارق محمود أن البنك الأهلي المتحد كان حريصا على عقد شراكة مجتمعية مع جمعية المنابر القرآنية في الكويت انطلاقا من رؤية البنك الرامية إلى تطويع التكنولوجيا الحديثة والتحول الرقمي بهدف تحقيق الانتشار الأوسع والخدمة الأفضل، فجاءت هذه الرعاية لهذا التطبيق في مرحلته الأولى؛ ليكون أول تطبيق نوعي يخدم هذه الفئة محليا وعالميا، وذلك إدراكا من البنك لأهمية دعم ومساندة هذه الفئة المهمة، والحرص على تذليل العقبات في طريقهم، وتعليمهم القرآن الكريم وضرورات الدين، مضيفا أن هذه الخطوة هي الأولى من خلال دعم تطبيق (جزء عم) وستعقبها خطوات مماثلة في الأعوام القادمة بإذن الله.

تتمات

تعاون كويتي

ولشعب روسيا الاتحادية الصديقة المزيد من التقدم والازدهار

على صعيد متصل عقد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد جلسة مباحثات رسمية مع نظيره الروسي في ديوان عام وزارة الخارجية بمناسبة زيارته الرسمية إلى البلاد.

وتناول الوزيرين بحث أطر تعزيز العلاقات بين البلدين،كما استعراضا كافة أوجه التعاون الوثيق في مختلف المجالات وأعرب وزير خارجية روسيا الإتحادية الصديقة عن تطلعه بمواصلة التعاون المتين القائم بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات مشيدا بمستوى التعاون الثنائي في إطار عضوية البلدين غير الدائمة في مجلس الأمن وبالجهود المتواصلة التي تقوم بها دولة الكويت في حفظ السلم والأمن الدوليين.

وقال الخالد إن المباحثات الثنائية مع وزير خارجية روسيا الإتحادية سيرغي لافروف تناولت مختلف المواضيع الرامية الى تطوير آليات التعاون والشراكة بين البلدين الصديقين في كافة المجالات وأبرزها العلاقات الاقتصادي المتنامية.

وأضاف خلال المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقد بين الجانبين للرد على أسئلة الصحفيين،أضاف أن المباحثات الثنائية تناولت كذلك مجمل القضايا الإقليمية والدولية والأوضاع الأمنية والسياسية والجهود المشتركة الرامية لإعادة الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأوضح أن هذه الزيارة الهامة إلى الكويت تعد الثانية لوزير خارجية روسيا الإتحادية خلال عامين وما تحمله من دلالة واضحة على ما تعول عليه روسيا في العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في إطار العلاقة التاريخية العميقة التي تعد الأولى في المنطقة منذ عام 1963.وذكر أن هذه الزيارة تأتي أيضا في ظل متغيرات دولية وظروف وتطورات إقليمية حساسة وتبرز حجم الدور المحوري لروسيا الإتحادية في المنطقة.

وأفاد «تشرفنا ولافروف بلقاء سمو أمير البلاد حيث استمعنا لتوجيهات سموه الحكيمة ولنصائحه النيرة حول القضايا الإقليمية والدولية وإلى كل ما من شأنه أن يعزز العلاقات المشتركة بين بلدينا الصديقين».

وتابع «استذكرنا زيارة سموه إلى مدينة سوتشي في نوفمبر عام 2015 وما نتج عنها من التوقيع على عدة إتفاقيات محورية بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات الحيوية والهامة».

وذكر أنه تربط الكويت وروسيا وشعبيهما الصديقين علاقات تاريخية مميزة حيث مضى على إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما أكثر من 56 عاما تشكل إمتدادا لعلاقات أعرق وأرسخ تعود إلى عام 1902 عندما زارت باخرة روسية الكويت آنذاك وأصبحت خلالها تلك الروابط مثالا يقتدى به في العلاقات التاريخية الناجحة والمتينة.

ونوه في الوقت ذاته بموقف روسيا الإتحادية خلال الاحتلال العراقي الغاشم للكويت عام 1990 ودعمها للشرعية الكويتية ومساندتها لكافة قرارات مجلس الأمن الدولية ذات الصلة بتحرير الكويت.

ولفت الخالد إلى مستوى التعاون والتنسيق الكبيرين بين البلدين الصديقين في مجلس الأمن ومدى متانة العمل المشترك بين وفدي البلدين لدى الأمم المتحدة لاسيما فيما يتعلق بقضايا المنطقة والموضوعات المطروحة على جدول أعمال المنظمة.

وفيما يتعلق بالأزمة الخليجية قال الشيخ صباح الخالد «إننا نقدر لروسيا الإتحادية جهودها التي تبذلها لحل هذه الأزمة ولدعمها الكامل لجهود الوساطة التي يقودها سمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه».

وعن العملية السياسية في سوريا أفاد بأن «بداية العملية السياسية في سوريا وعودتها إلى الأسرة العربية أمر يسعدنا» لافتا إلى «ضرورة تضافر جهود السوريين لإخراج بلادهم من هذه الأزمة».

وردا على سؤال حول آخر تطورات قضية المواطنة الروسية المحكوم عليها في إحدى القضايا المالية في الكويت قال الشيخ صباح خالد إن الكويت تحترم الاتفاقيات الدولية ومبدأ الفصل بين السلطات حسب الدستور الكويتي مؤكدا متابعة هذه القضية بحكم الصداقة وأمله في يتضح الأمر بصورة أكبر خلال جلسة محكمة الاستئناف المقبلة.

أبوالغيط: العالم

وعاصمتها القدس الشرقية لكن «الأوضاع على الأرض تتجه كل يوم الى تصعيد الضغوط وتكثيف القمع والتضييق على الشعب الفلسطيني».

وأعرب أبو الغيط عن الامل بعقد قمة ناجحة في تونس نهاية هذا الشهر تمهد الطريق للخروج من الازمات واستعادة الاتزان للوضع العربي بعد سنوات مؤلمة كلفت الامة كلها الكثير من امنها واستقرارها ومقدراتها.

المجلس يطلب

ويقضي التعديل بزيادة الإجازة السنوية المدفوعة للعامل من 30 إلى 35 يوما، والتعديل الثاني أن كل عام يقضيه العامل في عمله، يستحق عليه مكافأة نهاية الخدمة، دون تحديد شرط المدة.

بدورها قالت وزير الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل، نحن لدينا ملاحظات لأن الصرف سيكون بأثر رجعي وكثير من الشركات في القطاع لأهلي ستقول كيف ساعوض جميع من ترك العمل بعد سنة ٢٠١٠، لذلك يجب التأكد من هذه الجزئية.

كما وافق مجلس الأمة على توصية بتكليف وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الإسكان د. جنان بوشهري بتشكيل لجنة تحقيق في قضية التزوير في بدل الإيجار على أن تقدم تقريرا بهذا الشأن خلال شهرين.

وسحب عدد من النواب التوصيات التي تقدمو بها بشأن القضية الاسكانية لإجراء بعض التعديلات عليها على أن يتم تقديمها في الجلسة المقبلة.

ووقال النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح: نحن في مجلس التخطيط ومجلس الوزراء نتكلم عن المدن الحدودية وهي موجودة وندرسها، لافتا الى أن لدينا منطقة حرة مع العراق وكذلك المنطقة الاقتصادية في الشمال وهذا هو محور عملنا وسنكشف كل التفاصيل قريبا.

وأشار إلى أن القضية الاسكانية شغلي الشاغل ومبدأ عام أن لا يأتي جيل ويأخذ حق أجيال أخرى.

وأوضح أنه سيتم تدشين المدينة الاقتصادية في الشمال مع دولتين كبيرتين هما ايران والعراق.

قال الصباح هناك برنامجان في المنطقة الشمالية مدينة الحرير والمنطقة الاقتصادية، و«الحرير» انضمت الآن لمشروع الجزر... أما موضوع الاستثمار في المنطقة فسيكون مفتوحا للجميع بالتساوي فالصينيون سيساهمون في ميناء مبارك وسيكون لهم الحق في اختيار الاستثمار الذي يريدونه تحت مسمى «إيجار طويل المدى»، أما الاستثمارات المتوقعة بالمنطقة فهي ما بين 400 و 650 مليار دولار.

وقالت وزير الإسكان جنان بوشهري معقبة: التوزيع على المخطط كان جزءا من الاتفاق النيابي الحكومي وقد أثبت نجاحه وهناك توزيعات بدأت على المخطط ونفذت ومنها غرب عبدالله المبارك والوفرة القائم وغيرها من الوحدات في أبو حليفة والصباحية.

وأضافت: نحن لا نستطيع أن نسمي عدم الرغبة في مدن معينه بعزوف، وإنما هي خيارات لمستحقي الرعاية السكنية وقسائم خيطان هناك مجموعة مستحقة للرعاية لم تتقدم للتخصيص فيها وهذا يؤكد أن المسألة هي اختيارات لمستحقي الرعاية.

وأشارت الى أنه بالنسبة لصرف بدل الإيجار تبين لنا أن هناك حالات اسم الزوج رجل واسم الزوجة رجل وبعد المراجعة ارتفعت حقوق المؤسسة في استرجاع بدل الإيجار المصروف بشكل غير مستحق وغير قانوني.

وأوضحت أنه بالنسبة لقرار الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة فهو قرار مستمر حتى عام 2020 / 2021 ومن ثم سيتم انتهاء العمل به.

النواف: التصدي

تحقيق السيطرة الأمنية وتحقيق النظام العام وتأمين سير عملية الانتخابات بالدائرتين الثانية والثالثة، وتوفير خدمات متكاملة لجميع الناخبين في أماكن الاقتراع وخارجها.

وأكد التعامل الفوري والحازم مع أي مظاهر من شأنها التأثير على العملية الانتخابية والتصدي لأي محاولة للخروج على القانون خلال عملية الاقتراع.

وطالب النواف أن يؤدي الجميع أعمالهم بشكل مدروس ضمن خطة متكاملة تطبق على أرض الواقع بوعي ومسؤولية مع مراعاة كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة مع ضرورة التحلي بسعة الصدر والاستفادة من التجارب السابقة وتلافي الأخطاء ومعالجتها بشكل جذري.

وأوضح النواف أن التنسيق تم مع الجهات المعنية في وزارة التربية ووزارة العدل لتوفير القاعات والصالات التي ستجري بها عملية الاقتراع وتأمين المنطقة المحيطة بها وتحديد وقت إقفال الصناديق.

واختتم اللواء النواف مبدياً بعض الملاحظات والإرشادات لضمان إجراء الانتخابات التكميلية في أجواء مناسبة وتوفير جميع التسهيلات للمرشحين والناخبين، وتذليل جميع العقبات أمامهم لتوفير المناخ الملائم لهذه الانتخابات في ظل القيادية السياسية العليا والقيادة الرشيدة.

«السكنية»: 93708 طلب

وأوضح أن عدد المعاملات الإسكانية المنجزة بإدارة خدمة المواطن في فبراير الماضي بلغ 230353 معاملة لافتا إلى أن نسبة الإنجاز الفعلية في العقد الأول لمشروع مدينة المطلاع «عقد الطرق الرئيسية» بلغت 57.41 في المئة مقارنة بنسبة تعاقدية تقدر بنحو 46.57 في المئة.

وأفاد بأن نسبة الإنجاز الفعلية في العقد الثاني الخاص بالبنى التحتية لـ18519 قسيمة بلغت 28.56 في المئة مقارنة بنسبة تعاقدية بلغت 63.65 في المئة.

وذكر أن نسبة الإنجاز الفعلية في العقد الثالث الخاص بالبنى التحتية لـ4770 قسيمة في الضاحيتين «إن 2 وإن 3» بمدينة المطلاع بلغت 22.89 في المئة مقارنة بنسبة تعاقدية بلغت 21.62 في المئة.

ولفت إلى أن نسبة الإنجاز الفعلي في العقد الرابع الخاص بالبنى التحتية لـ4999 قسيمة في الضاحيتين «إن1 وإن 4» بلغت 22.89 في المئة مقارنة بنسبة تعاقدية بلغت 21.26 في المئة.

وعن مدينة «جابر الأحمد» ذكر الناشي أنه فيما يخص تنفيذ 520 شقة سكنية فإن نسبة الإنجاز الفعلية بلغت 78.53 في المئة في حين بلغت نسبة الإنجاز التعاقدية 77.33 في المئة.

وحول مشروع مدينة «جنوب عبدالله المبارك» قال إن توقيع عقد البنى التحتية وتحديد القسائم لـ3260 قسيمة تم في أبريل الماضي بمدة تعاقدية للتنفيذ قدرها 24 شهرا على أن يتم تسلم المشروع في أبريل 2020.

وأشار إلى أن نسبة الإنجاز الفعلية بلغت في نهاية فبراير الماضي 28.74 في المئة في حين بلغت نسبة الإنجاز التعاقدية 20.42 في المئة.

وعن مشروع «غرب عبدالله المبارك» أوضح أنه يشتمل على 97 مبنى مبينا أن نسبة الإنجاز الفعلية في الأعمال الكهربائية «محطة تحويل رئيسة» بلغت 100 في المئة في حين بلغت نسبة الإنجاز التعاقدية 100 في المئة.

وبين الناشي أن نسبة الإنجاز الفعلية في تنفيذ وصيانة ست «محطات تحويل جهد» بلغت 93.47 بالمئة في «غرب عبدالله المبارك» مقابل نسبة إنجاز تعاقدية 73.58 في المئة.

ولفت إلى أن نسبة الإنجاز الفعلية في عقد «الكيبلات» بلغت 85.60 في المئة مقارنة بنسبة الإنجاز التعاقدية التي بلغت 66.37 في المئة.

وأشار إلى أن نسبة الإنجاز الفعلية في العقد الأول في مشروع توسعة الوفرة الذي يحتوي على 62 مبنى عام بلغت 29 في المئة مقارنة بنسبة إنجاز تعاقدية 69.77 في المئة.

وحول مشروع «شرق نيماء» أشار إلى أن نسبة الإنجاز الفعلية بلغت 14.13 في المئة مقابل نسبة إنجاز تعاقدية بلغت 5.55 في المئة.

«الداخلية»: إلغاء

وذكر أنه لن يتم السماح للأجنبي الذي يحمل إقامة عادية بدخول الكويت أو الخروج منها إلا إذا كان يحمل جواز سفر ساري المفعول وبطاقة مدنية صادرة من الهيئة العامة للمعلومات المدنية سارية المفعول.

وأشار إلى أنه يستثنى من شرط تقديم البطاقة المدنية الحاصلين على ملصق الإقامة العادية بجوازات سفرهم الممنوح لهم قبل العمل بهذا القرار شريطة أن تكون إقامتهم صالحة للدخول إلى البلاد وكذلك الأشخاص الحاصلين على إقامات مؤقتة أو إشعارات مغادرة بموجب ملصق الإقامة يتم السماح لهم بمغادرة البلاد فقط وفقا للاجراءات المتبعة بهذا الشأن.

من جانبه استعرض المدير العام للهيئة العامة للمعلومات المدنية مساعد العسعوسي خلال المؤتمر آلية تجديد الإقامة إلكترونيا مبينا أن على الشخص الراغب في تجديد إقامته الدخول على الموقع الالكتروني الخاص بوزارة الداخلية لتسجيل بياناته الشخصية والضمان الصحي ورقم الهاتف وفي حال وجود موانع لتجديد الإقامة تصله رسالة نصية لمراجعة الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

ولفت العسعوسي إلى أن آلية تجديد الإقامة إلكترونيا تعد خطوة في طريق التطوير الذي تشهده الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

«القوى العاملة»

كلمة ألقتها أثناء حفل ختام الموسم الثاني الذي تقدمه أكاديمية «هندس» أمس بدور الأكاديمية ومشاركتهم على تحقيق رؤية الهيئة في تأهيل وتعليم الكويتيين للعمل بالقطاع الخاص.

وقالت الأنصاري بـ«كونا» أن «هدفنا في الهيئة أن يكون هناك قيادات كويتية في القطاع الخاص وليس فقط تعيينهم» وبرامج التأهيل مدعومة من الهيئة وبمساهمة القطاع الخاص.

وأضافت أن هناك رغبة من الشباب الكويتي على العمل وأيضا هناك زيادة ملحوظة في عدد الموظفين الكويتيين بالسنوات الماضية في القطاع الخاص.

«الأسرى الفلسطينية»

الثامن من مارس إلى أن عدد المحتجزات يبلغ حاليا في السجون الإسرائيلية 49 أسيرة بينهن 20 أسيرة من الأمهات وست أسيرات مصابات بالرصاص خلال الاعتقال.

وقالت الهيئة أن الاحتلال أصدر بحق نصف العدد الإجمالي منهن أحكاما متفاوتة وصل أعلاها الى 16 عاما والنصف الآخر مازال قيد التوقيف.

وأضافت أن المعتقلات يعانين سياسة الإهمال الطبي المتعمد سواء للحالات المرضية أو الجريحات اللواتي أصبن بالرصاص كما تشتكي الاسيرات منذ سنوات طويلة من عدم وجود طبيبة نسائية وعدم صرف ادوية مناسبة للحالات المرضية بينهن.

وتابعت أن الاسيرة اسراء الجعابيص من أصعب الحالات التي تحتاج الى عمليات جراحية عاجلة بعد اصابتها بحروق شديدة حين اعتقالها وبترت 8 من اصابعها ويماطل الاحتلال في اجراء العمليات اللازمة لها.

وأوضحت الهيئة أن مكان احتجاز الأسيرات مخالف لكل الاعراف والقوانين الدولية والإنسانية واتفاقية جنيف الرابعة التي نصت المادة 85 على انه يجب توفير بيئة صحية مناسبة للأسرى والأسيرات.

وأضافت أنه «في اليوم الذي تكرم فيه المرأة على مستوى العالم مازالت المرأة الفلسطينية تقتل وتعتقل وتنتهك حقوقها بالجملة من قبل المحتل الإسرائيلي».

وطالبت مؤسسات حقوق الانسان والمدافعين عن حقوق المرأة بضرورة انهاء معاناة الاسيرات بأسرع وقت.

الولايات المتحدة

للصحافيين مساء أمس الأول «نحن نراقب هذه الاحتجاجات في الجزائر وسنواصل القيام بذلك».

وأكد المتحدث «أن الولايات المتحدة تدعم الشعب الجزائري وحقه في التجمع السلمي».

وتشهد الجزائر مظاهرات ضخمة احتجاجا على ترشح بوتفليقة، 81 عاما، لولاية جديدة خلال الانتخابات المقررة في 18 أبريل المقبل.

وتعهد بوتفليقة خلال تقديم ملف ترشحه في الثالث من مارس الجاري بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة بعد سنة واحدة في حالة إعادة انتخابه مع ضمان انتقال سلس للسلطة.